التنكير

المفعولية واما على تقدير الكسر مثل قوله تعالى لنذيقهم العذاب بالجنس بحذفها ضعف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة محالا لاعتماد عليه **اسم المفعول هو ما اشتق من فعل** اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذر انه اقامه مقام يابس فى اسم الفاعل فعله ما اشتق من فعل شامل بجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من الفعل الموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على وزن مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل آخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او على ما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الان او غدا والمعطى غلامه درهما الان او غدا او امس **الصفة المشبهة** باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لذات قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او بعد الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر الحاء بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الامن ورحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه كون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال صيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل او صيغة الفاعل الذى هو بوزن اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا فاعل حسب السماع اى كاينة على قدر ما يجئ الاستعمال فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف مخالفة اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخصص مخالفتها بصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة بصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به وتكون عملها المشابهة اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة وهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى على انه فاعل للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى على اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية

Copyright © King Saud University